



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر و مراسيم
قرارات مقررات . منشور . إعلانات و ملاحظات

الإدارة والتحرير الإمانة العامة للحكومة	خارج الجزائر	لوكس داخل الجزائر المرسوم موريجيا	الانشرة مطوي
الطبع والاشتراكات ادارة المنظمة الموسمية	صفحة	صفحة	الانشرة الاصليه
2 و 3 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 25 . 28 . 25 الى 22 حجج 90 . 5200	150 حج 300 حج بما فيها نفقات الارسال	100 حج 200 حج	النسخة الاصليه و ترجمتها

لنسخة الاصلية 500 حج لمن النسخة الاصلية و ترجمتها 100 حج لمن العدد لتسعين السابقة : حسب التسوية . وسلم الهارس
مجانا للمشاركين . المطلوب منهم ارسال لثالث الورق الاخيرة عند نجد بد اشراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي من تغيير العنوان 300 حج لمن
التشتر على اصحاب 20 حج للتلغو .

فهرس

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 65 - 66 مؤرخ في 15 رجب عام 1405
الموافق 6 ابريل سنة 1985 يتضمن
احداث ديوان لتهيئة المساحات الارضية
بالوادي الطويل واستصلاحها. 412

مرسوم رقم 65 - 67 مؤرخ في 15 رجب عام 1405
الموافق 6 ابريل سنة 1985 يتضمن
تنظيم مهرجانات وطنية للشباب. 413

مرسوم رقم 85 - 12 المؤرخ في 5 جمادى الاولى
عام 1405 الموافق 26 يناير سنة 1985 يحدد
الاعمال الفندقية والسياحية وينظمها
(استدراك). 412

فهرس (تابع)

الموافق 4 و 6 و 8 أكتوبر سنة 1984 تتضمن
حركة فى سلك المتصرفين. 417

وزارة المالية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام
1405 الموافق 6 يناير سنة 1985 يتضمن اجراء
امتحان التأهيل المهنى للالتحاق بسلك المفتشين
المركزيين فى المالية. 428

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام
1405 الموافق 6 يناير سنة 1985 يتضمن اجراء
امتحان التأهيل المهنى للالتحاق بسلك مفتشى
المالية. 431

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى أول جمادى الاولى عام
1405 الموافق 22 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدولة رقم 15 المؤرخة فى 25 يونيو سنة
1984، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى
فى باتنة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائيه
لاننتاج وتحويل مواد البناء فى ولاية
باتنة. 434

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى أول جمادى الاولى عام
1405 الموافق 22 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدولة رقم 8 المؤرخة فى 26 ديسمبر سنة 1984،
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ايليزى
والمتضمنة انشاء المقاوله الولائيه للتوطئة
وأشغال الطرق فى ولاية ايليزى. 435

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 6 جمادى الاولى عام
1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدولة رقم 16 المؤرخة فى 4 نوفمبر سنة
1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى
بسكرة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائيه
لأشغال الرى والتهينة الريفية فى ولاية
الوادى. 436

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ فى 8 ربيع الاول عام 1405 الموافق
أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن تعيين قاض
مستشار أول بمجلس المحاسبة (استدراك) 415

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول أبريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية للأشغال الكهربائيه
والتركيب الكهربائى «كهركيب». 416

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول أبريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية لأشغال الكهرباء
«كهريف». 416

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول أبريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية لانجاز القنوات
«كنغاز». 416

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول أبريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية للهندسة البترولية. 416

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول أبريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية للتركيب الصناعى
«التركيب». 416

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول أبريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية لانجاز المنشآت الاساسية
الطاقية. 416

قرارات، مقررات، مناشير

الوزارة الاولى

قرارات مؤرخة فى 9 و 11 و 13 محرم عام 1405

وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 5 سبتمبر سنة 1984، المتضمن اجراء امتحان مهني للالتحاق بسلك المفتشين الرئيسيين في التجارة. 443

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 5 سبتمبر سنة 1984 المتضمن اجراء امتحان مهني للدخول في سلك مفتشى مصلحة مراقبة الاسعار والتحقيقات الاقتصادية. 443

وزارة الري والبيئة والغابات

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 7 يناير سنة 1985، ينظم الصيد السياحي الذي يمارسه الاجانب في مجموعة منظمة. 444

وزارة الصناعات الخفيفة

مقرر مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 24 يناير سنة 1985 يتضمن الموافقة على قائمة المستفيدين مع رخص بيع التبغ التي اعدتها في 17 أبريل سنة 1984 لجنة ترتيب المجاهدين في ولاية البويرة. 445

مقرر مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 24 يناير سنة 1985 يتضمن الموافقة على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ التي اعدتها في 4 أبريل و 23 سبتمبر سنة 1984 لجنة ترتيب المجاهدين في ولاية ورقلة. 447

وزارة التعمير والبناء والاسكان

قرار مؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 20 فبراير سنة 1985، يتضمن تعيين أعضاء اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك وزارة التعمير والبناء والاسكان. 447

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 06 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولاىي في البلدية والمتضمنة انشاء المقاوله الولاىية لأشغال الطرق في ولاية تيبازة. 437

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم II68 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولاىي في الجزائر والمتضمنة انشاء المقاوله الولاىية لأشغال الري وتصريف المياه في ولاية بومرداس. 438

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم II68 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولاىي في الجزائر والمتضمنة انشاء المقاوله الولاىية لأشغال الري في ولاية بومرداس. 439

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 12 المؤرخة في 8 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولاىي في قسنطينة والمتضمنة انشاء المقاوله الولاىية للهندسة المعمارية والريفية في ولاية ميله. 440

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 4 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم II68 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولاىي في الجزائر والمتضمنة انشاء المقاوله الولاىية للأشغال العقارية في بومرداس. 441

وزارة التربية الوطنية

قرار مؤرخ في 11 جمادى الاولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين ملحقة بالديوان. 442

مَراسيم تنظيمية

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7
شوال عام 1387 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن
القانون البلدى ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،
المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7
ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969
والمتضمن قانون الولاية ومجموع النصوص المتخذة
لتطبيقه، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 70 المؤرخ في 23
ربيع الاول عام 1403 الموافق 8 يناير سنة 1983
الذى يحدد شروط تنظيم دواوير تهيئة المساحات
الارضية واستصلاحها وعملها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 337 المؤرخ في
15 صفر عام 1402 الموافق 12 ديسمبر سنة 1981
والمتضمن انشاء المحافظة السامية لتطوير السهوب،

- وبناء على مداوات المجالس الشعبية
لولايات الجلفة والمدينة وتيارت،

- وبناء على مداوات المجالس الشعبية لبلديات
عين وسارة وسيدى لعجال والادريسية وقصر
الشلالة والشهبونية وزمالة الامير عبد القادر،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يحدث ديوان ولائى مشترك
لتهيئة المساحات الارضية بالوادى الطويل
واستصلاحها، يخضع لاحكام المرسوم رقم 83 - 70
المؤرخ في 8 يناير سنة 1983 المذكور اعلاه.

مرسوم رقم 85 - 12 المؤرخ في 5 جمادى الاولى
عام 1405 الموافق 26 يناير سنة 1985 يحدد
الاعمال الفندقية والسياحية وينظمها
(استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 5 الصادر بتاريخ 6
جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985.
- الصفحة 87 - العمود الثانى - المادة 42 -
الفقرة الثانية - السطر الثانى.

يدلا مع :

الضادق والمطاعم من الصنفين I و 2 ...

يقراً :

مؤسسات الايواء ومؤسسات السياحة من
الصنفين I و 2 ...

(الباقى بدون تغيير).

مرسوم رقم 85 - 66 مؤرخ في 15 رجب عام 1405
الموافق 6 أبريل سنة 1985 يتضمن احداث
ديوان تهيئة المساحات الارضية بالوادى
الطويل واستصلاحها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الداخلية
والجماعات المحلية ووزير الفلاحة والصيد
البحرى، ووزير الرى والبيئة والغابات،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 138 المؤرخ فى 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تحديد شروط تسيير اعتمادات السنين المخصصة للمجالس التنفيذية للولاية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 371 المؤرخ فى 29 صفر عام 1401 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الشبيبة والرياضة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 302 المؤرخ فى 23 ذى القعدة عام 1402 الموافق 21 سبتمبر سنة 1982 والمتعلق بكيفيات تطبيق الاحكام التشريعية الخاصة بعلاقات العمل الفردية، لاسيما المادتان 39 و 45 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية وتنظيمه وعمله،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 129 المؤرخ فى 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير الشبيبة والرياضة وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالرياضة،

يرسم مايلى :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يتولى وزير الشبيبة والرياضة فى اطار صلاحياته فى مجال التنشيط التربوي

المادة 2 : يشمل الاختصاص الاقليمي للديوان كل أو جزء من اقليم بلديات عين وسارة، سيدى لجمال، الادريسية، الشهبونية زمالة الامير عبد القادر وقصر الشلالة.

يحدد والى تيارت حدود المساحات الارضية بقرار وذلك طبقا لاحكام المادة 4 من المرسوم رقم 83 - 70 المؤرخ فى 8 يناير سنة 1983 المذكور اعلاه.

المادة 3 : يشارك الديوان فى وضع خطوط التنظيم وفى المخططات الوطنية الخاصة بتطوير المناطق السهبية.

المادة 4 : يكون مقر الديوان بقصر الشلالة.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

حرر بالجزائر فى 15 رجب عام 1405 الموافق 6 أبريل سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 - 67 مؤرخ فى 15 رجب عام 1405 الموافق 6 أبريل سنة 1985 يتضمن تنظيم مهرجانات وطنية للشباب.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشبيبة والرياضة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ فى 7

شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967، المعدل والمتمم، والمتضمن القانون البلدى،

المحلية، الولاية التي تستقبل كل مهرجان وطني للشباب وطبيعته ومدته.

المادة 6 : تحدث لكل مهرجان وطني للشباب لجنة تنظيم تتولى ضبط برنامج المهرجان ومتابعتها تحت سلطة الوالى المعنى.

المادة 7 : تتكون لجنة التنظيم مع :

- الوالى أو ممثله، رئيسا.

- الاعضاء الآخرون فى مكتب مجلس التنسيق بالولاية أو ممثلوهم،

- مدير الشبيبة والرياضة والسياحة فى المجلس التنفيذى بالولاية،

- رئيس المجلس الشعبى البلدى فى البلدية التى يجرى بها المهرجان،

- مدير التربية فى المجلس التنفيذى بالولاية،

- مدير الثقافة فى المجلس التنفيذى بالولاية،

- مدير الصحة فى المجلس التنفيذى بالولاية،

- مدير التنسيق المالى فى الولاية،

- ممثل الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائرية فى مستوى الولاية.

ويمكن لجنة التنظيم أن تستعين بأى شخص كفاء من شأنه أن يساعدها فى أداء مهمتهما.

تعد لجنة التنظيم نظامها الداخلى وتعرضه على وزير الشبيبة والرياضة ووزير الداخلية والجماعات المحلية ليوافقا عليها.

يتولى مدير الشبيبة والرياضة والسياحة فى المجلس التنفيذى بالولاية كتابة اللجنة.

والترفيهى الخاص بالشباب، تنظيم المهرجانات الوطنية للشباب انطلاقا من البرامج التى تطبق فى المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعى - التربوى والثقافى.

المادة 2 : تستهدف المهرجانات الوطنية للشباب ما يأتى :

- المشاركة فى المحافظة على الثقافة الوطنية وفى اثرائها،

- تنمية وعى الشباب بالمهام ذات المصلحة الوطنية،

- اثارة كل أشكال الابداع لدى الشباب وتشجيعهم على ذلك،

- البحث عن المواهب الناشئة وانتقاؤها للمشاركة فى اللقاءات والمبادلات الوطنية والدولية الخاصة بالشباب،

- تقويم مستوى الاعمال التى ينجزها الشباب فى الميادين الفنية والعلمية والتكنولوجية.

المادة 3 : تقدم جوائز ومكافآت لاحسن المشاركين حسب كفايات يضبطها بقرار وزير الشبيبة والرياضة.

المادة 4 : يشارك فى مهرجانات الشباب الوطنية الشباب المسجلون فى المؤسسات الاجتماعية - التربوية والشبان المنخرطون فى جمعيات الشباب.

يمكن وزير الشبيبة والرياضة، فى اطار المبادلات الدولية، أن يسمح بمشاركة الشبان الاجانب فى هذه المهرجانات.

الباب الثانى

كيفية التنظيم

المادة 5 : يحدد قرار وزارى مشترك بين وزير الشبيبة والرياضة ووزير الداخلية والجماعات

– الاعانات التي تخصصها الجماعات المحلية
والمؤسسات الاشتراكية وغيرها مع المؤسسات
والهيئات العمومية.

– أية موارد أخرى تأتي مع عائد الحفلات
التي تنظم في اطار المهرجان الوطني للشباب.

المادة II : يتولى الوالى تنفيذ الاعتمادات،
في اطار التنظيم المعمول به. ويمكنه تفويض
امضائه تحت مسؤوليته الى مدير شبيبة والرياضة
والسياحة في المجلس التنفيذي بالولاية.

المادة I2 : يسند مسك الكتابات المحاسبية
وتداول الاموال الى امين خزانة الولاية التي
تستقبل المهرجان الوطني للشباب.

المادة I3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 رجب عام 1405 الموافق
6 أبريل سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

المادة 8 : يمكن لجنة التنظيم أن تشكل اللجان
المتخصصة المبينة فيما يأتى :

- اللجنة التقنية،
- لجنة الايواء والنقل والاطعام،
- لجنة التجهيز والمتاد،
- لجنة الصحافة والاعلام.

المادة 9 : يحدد تكويع اللجان المتخصصة
وصلاحياتها وعملها فى النظام الداخلى المنصوص
عليه فى المادة 2 أعلاه.

الباب الثالث

أحكام مالية

المادة 10 : يمول مهرجان وطنى للشباب
بما يأتى :

– الاعتمادات المسجلة لهذا الغرض فى
ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة والمخصصة
لمديرية الشبيبة والرياضة والسياحة فى المجلس
التنفيذى بالولاية التي تستقبل المهرجان الوطنى
للشباب.

مراسير فردية

– الصفحة 2102 – العمود الاول – السطر 2

بدلا من : 1982.

يقراً : 1983.

(الباقى بدون تغيير).

مرسوم مؤرخ فى 8 ربيع الاول عام 1405 الموافق
أول ديسمبر سنة 1984 يتضمن تعيين قاض
مستشار أول بمجلس المحاسبة (استدراك).

الجريدة الرسمية – العدد 63 الصادر بتاريخ

12 ربيع الاول عام 1405 الموافق 5 ديسمبر سنة 1984

محمد شواى مديرا عاما للمؤسسة الوطنية لانجاز
القنوات «كنغاز».

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول ابريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية للهندسة البترولية.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام
1405 الموافق أول أبريل سنة 1985 يعين السيد
مصطفى مقيدش مديرا عاما للمؤسسة الوطنية
للهندسة البترولية.

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول ابريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية للتركيب الصناعى
«التركيب».

بموجب مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام
1405 الموافق أول أبريل سنة 1985 يعين السيد
محنذ الزويح كرميش مديرا عاما للمؤسسة الوطنية
للتتركيب الصناعى «التركيب».

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول ابريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية لانجاز المنشآت الاساسية
الطاقية.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام
1405 الموافق أول أبريل سنة 1985 يعين السيد
عبد الحق صنهاجى مديرا عاما للمؤسسة الوطنية
لانجاز المنشآت الاساسية الطاقية.

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول ابريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية للاشغال الكهربائية
والتركيب الكهربائى «كهربى».

بموجب مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام
1405 الموافق أول أبريل سنة 1985 يعين السيد
محمد أعراب جمعة مديرا عاما للمؤسسة الوطنية
للاشغال الكهربائية والتركيب الكهربائى
«كهربى».

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول ابريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية لاشغال الكهرباء
«كهريف».

بموجب مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام
1405 الموافق أول أبريل سنة 1985 يعين السيد
عبد الباقى به عبدون مديرا عاما للمؤسسة الوطنية
لاشغال الكهرباء «كهريف».

مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق
أول ابريل سنة 1985 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية لانجاز القنوات
«كنغاز».

بموجب مرسوم مؤرخ فى 10 رجب عام
1405 الموافق أول أبريل سنة 1985 يعين السيد

قَرَارَات، مُقَرَّرَات، مَنَاشِير

الوزارة الأولى

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عمر بوشقور في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 17 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد مهني بوشال في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 3 أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة نبيلة بوراس في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 6 سبتمبر سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة فتيحة بوسبية صالح في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد معرج بوسماحة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 12 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد

قرارات مؤرخة في 9 و 11 و 13 محرم عام 1405 الموافق 4 و 6 و 8 أكتوبر سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عمر عبان في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد حسو علاذ في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 15 مايو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد مولود عنابي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 23 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد نور الدين جلول بلوفة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد يوسف بن نور الدين في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 29 يناير سنة 1984.

الاخضر العيد في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 8 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عابد لبادا في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 9 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد أحمد مسعودي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 29 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد رشيد موساوي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد أحمد موزاوي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 11 مايو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد الطاهر صفار في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد

محمد شرفي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 9 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 ترسم السيدة فاطمة جبالي في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 23 أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عمر غنان في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عبد المجيد حسام في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول مارس سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد اسماعيل هوبة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول مارس سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة وردية قاصدي في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 4 نوفمبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984، تُلغى أحكام القرار المؤرخ في 25 مارس سنة 1984 والمتضمن تعيين السيد جلـول مولفـرة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984، تُلغى أحكام القرار المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن تعيين السيد العربي سباطة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عبد الحـق عويـسى في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 22 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد ياسين بقايل في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد نور الدين بعـوشى في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 22 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عبد الحق بن الشيخ حسين في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول مارس سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد

محمد سفير في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 5 يونيو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد محمد العربي ساعى في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 17 مارس سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد حميد تاغلايت في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 5 مارس سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984 ترسم السيدة ذهبية طولبي في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 15 يونيو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984، تُلغى أحكام القرار المؤرخ في 9 أبريل سنة 1984 والمتضمن تعيين السيد محمد عمروش في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984، تُلغى أحكام القرار المؤرخ في 25 مارس سنة 1984 والمتضمن تعيين السيد العربي بن قصيرات في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1405 الموافق 4 أكتوبر سنة 1984، تُلغى أحكام القرار المؤرخ في 10 أبريل سنة 1984 والمتضمن تعيين السيد عابـد قندوسى في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم السيدة فضيلة بوقرة، زوجة بوقزوحة في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 مايو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة أمينة لطيفة بطاهر في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد علال شان في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 30 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد فضيل شبلي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 30 مارس سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة فتيحة شلال في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول مارس سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد يوسف بوبكر دالي في سلك المتصرفين ويرتب

عبد الحفيظ بع حمادة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عبد الرحمن بع قالي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 16 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد سليم بع زرجب في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد حسين بوشينة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 23 نوفمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم السيدة منويبة بوضياف في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول يوليو سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد محمد بوجطاط في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
أحمد قاسمي في سلك المتصرفين ويرتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
16 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة
نجية حدوش في سلك المتصرفين وترتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
2 مايو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
محمد هيشور في سلك المتصرفين ويرتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
2 مايو سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
بومدين حكوم في سلك المتصرفين ويرتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
2 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
عياش حمادي في سلك المتصرفين ويرتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
14 مايو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
مالك كموم في سلك المتصرفين ويرتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
2 أكتوبر سنة 1983.

الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
8 مارس سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
ابراهيم داود في سلك المتصرفين ويرتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
15 مايو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
أحمد صالح جدو في سلك المتصرفين ويرتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
20 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
محمد اللمداني في سلك المتصرفين ويرتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
2 مايو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة
منصورة نصيرة فرارصة في سلك المتصرفين وترتب
في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء
من 20 مارس سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة
جميلة فيلالى في سلك المتصرفين وترتب في
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
9 يوليو سنة 1984.

عمار نوالى فى سلك المتصرفين ويرتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
22 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
محمد وطاس فى سلك المتصرفين ويرتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
8 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
حميد ولد حمودة فى سلك المتصرفين ويرتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
2 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
مسعود صابونى فى سلك المتصرفين ويرتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
أول يوليو سنة 1983 ويحتفظ فى هذا التاريخ
بأقدمية قدرها سنة واحدة.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة
حورية سلالى فى سلك المتصرفين وترتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
10 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
أرزقى سى صالح فى سلك المتصرفين ويرتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
6 ديسمبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
عمر قطاف فى سلك المتصرفين ويرتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
أول غشت سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
سيد على قطرانجى فى سلك المتصرفين ويرتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة
نورة الوانشى فى سلك المتصرفين وترتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
22 نوفمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
محمد معاش فى سلك المتصرفين ويرتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
2 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد
ابراهيم نفير فى سلك المتصرفين ويرتب فى
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من
2 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ فى II محرم عام
1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 تعيين السيدة مستورة سليمانى زوجة اىصلوح، متصرفة متمرنة الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التكوين المهني والعمل، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد جموعى العمارى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الثقافة والسياحة، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 تعيين السيدة زهوة مزماط زوجة المدانى، متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التكوين المهني والعمل، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد محمود مسعودان متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التكوين المهني والعمل، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد علال محمدي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد مصطفى رحمون متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 ترسم السيدة لويزة كلال زوجة اسطمبولى فى سلك المتصرفين وترتب فى الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد حاج عوامر متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بالوزارة الاولى، ابتداء من 2 يونيو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد حفيظ أرزقى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التكوين المهني والعمل، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد يحيى زروق بن عيسى متصرفا متمرنا الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التكوين المهني والعمل، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد أحمد بن الحاج متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد جلول بوبكر متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التجارة، ابتداء من أول أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد ساسي خرازي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 25 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عبد الوهاب مرابط في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 5 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد البشير زغيدة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 5 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد اسماعيل بومزبر في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد البشير بوعبد الله في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 22 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد ابراهيم حمادو في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد معروف صالحى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التكوين المهني والعمل، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يعين السيد خالد سليمانى متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التكوين المهني والعمل، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد رمضان عليوة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 15 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد محمد فاطمي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 16 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد منير حسني شاوش في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 8 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد رابح دباحي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 30 أكتوبر سنة 1984.

الرقم الاستدلالي 420، ابتداء مع 21 يونيو سنة 1983، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها سنة وشهر و 21 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد عيسى فورار العيدي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 2 مايو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد جمال الدين فخيخ في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 5 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد الهاشمي بن موهوب في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 20 يونيو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد عمار عصام، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع أول يونيو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، ترسم السيدة فاطمة الزهراء مهداوي في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 2 مايو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، ترسم الأنسة نجية العزري، في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 22 يونيو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد كمال أوكمور في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 19 سبتمبر سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد أوبكر طالبي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 7 أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد محمد الياس الحناني في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 2 مايو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد جلول بليدي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع أول غشت سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد عبد الوهاب بن زايد في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 30 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد حفناوي فلاشي، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 10 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد عبد المجيد موساوي ويرتب في الدرجة الخامسة،

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد عيسى بوعنافة، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 22 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد علي مزارى، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول يوليو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، ترسم الأنسة مليكة أخام، في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، ترسم الأنسة يمينة جلالى، في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 21 مايو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، ترسم الأنسة عائشة عليوى، في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 29 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، ترسم الأنسة ربيعة مسكين، في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد محمد الشريف شريح في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 13 أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد محمد زمورى، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول يونيو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد العيد بلحداد، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد أحمد لبطاحى، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة السادسة، الرقم الاستدلالي 445، ابتداء من 21 يونيو سنة 1983، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها ثلاث سنوات.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، ترسم الأنسة ينة بوسعدية، في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 4 أبريل سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، ترسم السيدة مية وقنونى زوجة بدوى في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول غشت سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد عبد القادر بلملياني في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة ليلي أومدور في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 19 مارس سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد مزيان قاسي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 23 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 ترسم الأنسة حسينة بوشطب في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 12 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرتب السيد حميدة فرعون في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يدرج ويرسم ويرتب السيد محمود عصاله في سلك المتصرفين ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1979، يرتب المعنى في الدرجة الثالثة، الرقم الاستدلالي 370، ويحتفظ

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد بن عيسى زلاقي، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 24 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد عبد الكريم محرار، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 5 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، يرسم السيد محمد عوامري، في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 23 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد رابح بولجراف في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 24 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد علي الشريف بوجوداد في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يرسم السيد الطاهر زملاش مغني في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 تعدل أحكام القرارات المؤرخين في 22 مايو سنة 1982 و 25 أبريل سنة 1984 والمتضمنين على التوالي تعيين وترسيم السيد زهير طرابلسي في سلك المتصرفين.

يدرج ويرسم ويرتب السيد زهير طرابلسي في سلك المتصرفين ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1979.

يرتب المعنى في الدرجة الثالثة، الرقم الاستدلالي 370، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنتان و 5 أشهر و 20 يوما.

لا يكون لهذه التسوية أثر مالي لما قبل أول فبراير سنة 1982.

وزارة المالية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 6 يناير سنة 1985 يتضمن اجراء امتحان التأهيل المهني للاتحاق بسلك المفتشين المركزيين في المالية.

ان الوزير الاول،

ووزير المالية،

— بمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 71 — 2 المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1390 الموافق 20 يناير سنة 1971 والممددة بموجب احكام الامر رقم 68 — 92 المؤرخ في 26 أبريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق

في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة و 3 أشهر و 10 أيام.

لا يكون لهذه التسوية أثر مالي لما قبل 23 مارس سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984 يدرج ويرسم ويرتب السيد حمادي وذور، في سلك المتصرفين ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1979.

يرتب المعنى في الدرجة الرابعة، الرقم الاستدلالي 395، ويحتفظ في أول يناير سنة 1980 بأقدمية قدرها سنة و 16 يوما.

لا يكون لهذه التسوية أثر مالي لما قبل 16 أكتوبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، تقبل استقالة السيد محمد مقران المتصرف ابتداء من أول نوفمبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، تقبل استقالة السيد فتاح بلعنتر المتصرف ابتداء من أول مايو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، تقبل استقالة الأنسة باية بن زيان المتصرفة ابتداء من 31 يوليو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1405 الموافق 8 أكتوبر سنة 1984، تقبل استقالة الأنسة جميلة سامعي المتصرفة ابتداء من 24 يوليو سنة 1984.

1984 والمتضمن الحساق المديرية العامة للوظيفة العمومية بالوزارة الاولى،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة 1972 والمتضمن تعديل المادتين 3 و 4 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لموظفي ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية.

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : ينظم امتحان التأهيل المهني، قصد التأسيس الاولى لسلك المفتشين المركزيين في المالية، تبعا لاحكام هذا القرار.

المادة 2 : عدد المناصب المعروضة خمسة وثلاثون (35) منصبا.

المادة 3 : طبقا لاحكام المادة 16 من المرسوم رقم 83 - 322 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 يجرى الامتحان للمراقبين الماليين والمتصرفين والمفتشين الرئيسيين في الوكالات المالية العاملين في المفتشية العامة للمالية في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الذين لهم اقدمية خمس (5) سنوات في رتبته.

المادة 4 : تحدد قائمة المترشحين المرخص لهم باجراء الامتحان، المديرية العامة للادارة والوسائل (مديرية الموظفين والشؤون الاجتماعية) بمدى دراسة ملف يتألف من :

- طلب خطي للمشاركة في الامتحان يوقعه المترشح،

- نسخة من قرار التعيين ومحضر تنصيب المعنى في مهامه،

- عند الاقتضاء، نسخة من شهادة العضوية في جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني.

بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ومجموع النصوص التي عدلته أو تممته،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين والمعدل بالمرسوم رقم 68 - 209 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ في أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعين في الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 133 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن تحديد بعض الاحكام المطبقة على أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني من أجل الالتحاق بأسلاك الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن تعيين بعض القواعد المتعلقة بتوظيف الموظفين والاعوان الاداريين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 322 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسي الخاص بسلك المفتشين المركزيين في المالية، لاسيما المادة 16 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 34 المؤرخ في 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة

المادة 9 : يعين المترشحون الناجحون مفتشين مركزيين فى المالية، ضمن الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه ويلحقون بالمفتشية العامة للمالية.

المادة 10 : يحدد أجل ايداع التوشىحات بشهرين ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يحدد تاريخ الامتحان بشهر بعد تاريخ غلق التسجيلات المذكور فى الفقرة السابقة.

المادة 11 : يدرج المترشحون قانونا، بناء على طلبهم، فى سلك مفتشى المالية فى حالة رسوبهم.

المادة 12 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 14 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 6 يناير سنة 1985.

عن وزير المالية
عن الوزير الاول
والأمين العام
وبتفويض منه

محمد طرباش
المدير العام للوظيفة
العمومية

محمد كمال العلمى

الاختبارات الشفوية فى امتحان التأهيل المهني الخاص بالمفتشين المركزيين فى المالية

(تطبيق المادة 16 من المرسوم رقم 83 - 322 المؤرخ فى 14 مايو سنة 1983 المتضمن القانون الاساسى الخاص بسلك المفتشين المركزيين فى المالية)

أ - مواضع عامة :

1 - وظيفة المراقبة وممارستها فى الجزائر،

2 - المخطط الوطنى للمحاسبة،

المادة 5 : يشتمل امتحان التأهيل المهني على اختبارين كتابيين واختبار شفوي.

أ) الاختباران الكتابيان :

1) اختبار يتمثل فى تحرير المترشح لتقرير تلخيص لتفتيش فى هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية.

مدة الاختبار : 4 ساعات.

كل نقطة تقل عن 20/10 يقضى صاحبها.

2) اختبار فى اللغة الوطنية : مدته ساعة واحدة.

كل علامة تقل عن 20/4 يقضى صاحبها.

ب) الاختبار الشفوي :

يتمثل هذا الاختبار فى حوار مع اللجنة حول وسائل تتعلق بالمواد المسجلة فى البرنامج الملحق.

المادة 6 : يستفيد أعضاء جيش التحرير الوطنى أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى من الزيادة فى النقط تعادل 20/1 من مجموع النقط الممكن الحصول عليها وذلك طبقا للتنظيم الجارى به العمل.

المادة 7 : يحدد وزير المالية قائمة المترشحين الناجحين فى الامتحان بناء على اقتراح اللجنة.

المادة 8 : تتشكل اللجنة المذكورة فى المادتين 5 و 7 أعلاه كالتالى :

- المدير العام للادارة والوسائل بوزارة المالية أو ممثله، رئيسا،

- المدير العام للوظيفة العمومية أو ممثله،

- رئيس المفتشية العامة للمالية أو ممثله له رتبة مدير بالادارة المركزية،

- مراقب عام فى المالية، مرسوم، يعينه رئيس المفتشية العامة للمالية، يجب أن يكون

لاعضاء اللجنة رتبة متصرف أو رتبة معادلة، على الاقل.

- 5 - مختلف الوظائف فى المؤسسة، دورها والعلاقات الموجودة بينها،
- 6 - وسائل التمويل فى المؤسسات العمومية،
- 7 - الموازنة تحديدها وهيكلاها،
- 8 - مختلف مفاهيم التخفيف الصناعى،
- 9 - خصائص المخطط الوطنى للمحاسبة،
- 10 - أهمية مراقبة التسيير فى المؤسسة،
- 11 - مختلف أجهزة المراقبة فى الجزائر،
- 12 - تحضير ميزانيات الولاية وتنفيذها.

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 6 يناير سنة 1985 يتضمن اجراء امتحان التأهيل المهنى للالتحاق بسلك مفتشى المالية.

ان الوزير الاول،
ووزير المالية،

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 2 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1390 الموافق 20 يناير سنة 1971 والمحددة بموجبه احكام الامر رقم 68 - 92 المؤرخ فى 26 أبريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق

- 3 - مكان النظام المصرفى فى اجراءات تمويل المؤسسات العمومية،
- 4 - الوظيفة المصرفية للخرينة العمومية،
- 5 - الاسس النظرية والتطبيقية لاعادة هيكلة المؤسسات العمومية،
- 6 - قيمة التوازن المالى فى المؤسسة والوسائل المستعملة للوصول الى هيكل مالى يتلاءم مع النظام الانتاجى للمؤسسة،
- 7 - المراقبة المالية فى المؤسسة العمومية،
- 8 - التسيير الاشتراكى فى المؤسسات العمومية،
- 9 - السياسة الجمركية والتحكم فى التجارة الخارجية،
- 10 - صفقات المتعامل العمومى،
- 11 - وظيفة التوفير والتأمينات الاقتصادية فى الجزائر،
- 12 - الهياكل الادارية والمالية المكلفة بتنفيذ ميزانية التجهيز العمومى،
- 13 - تحضير الشطر السنوى مع المخطط الوطنى للتنمية وتنفيذه،
- 14 - موارد التمويل الاقتصادية والمالية للمخططات الوطنية للتنمية،
- 15 - الجباية كوسيلة لتمويل الاقتصاد : قواعدها وميادين تطبيقها.

(ب) مسائل تطبيقية :

- 1 - دور الصك فى الاستعمال النقدى،
- 2 - ما هو الفرق الاقتصادى بين الضريبة على الدخل والضريبة على الانتاج،
- 3 - كيف يمكن ميزانية الدولة توجيه الاستهلاك على مستوى المصاريف ومستوى الايرادات،
- 4 - ما هو رأيك فى الدور المصرفى للخرينة العمومية،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة 1972 والمتضمن تعديل المادتين 3 و 4 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لموظفي ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية،

يقران مايلي :

المادة الاولى : ينظم امتحان التأهيل المهني، قصد التأسيس الاولى لسلك مفتشى المالية، تبعا لاحكام هذا القرار.

المادة 2 : عدد المناصب المعروضة أربعون (40) منصبا.

المادة 3 : طبقا لاحكام المادتين 4 (الفقرة 3) و 17 من المرسوم رقم 83 - 323 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 يجرى الامتحان لمفتشى المالية والمفتشين في الوكالات المالية والمحاسبين الرئيسيين للدولة والمحققين الاداريين العاملين في المفتشية العامة للمالية في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الذين تتوفر فيهم شروط الشهادات و/ او الاقدمية المحددة بهذا المرسوم.

المادة 4 : يحدد أجل ايداع الترشيحات بشهرين ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يحدد تاريخ الامتحان بشهر بعد تاريخ غلق التسجيلات المذكور في الفقرة السابقة.

المادة 5 : تحدد قائمة المترشحين المرخص لهم باجراء الامتحان، المديرية العامة للادارة والوسائل (مديرية الموظفين والشؤون الاجتماعية) بعد دراسة ملف يتألف من :

- طلب خطي للمشاركة في الامتحان يوقعه المترشح،

بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وسجموع النصوص التي عدلته أو تمتهه.

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين والعدل بالمرسوم رقم 68 - 209 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ في اول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين في الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 133 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن تحديد بعض الاحكام المطبقة على أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني مع أجل الالتحاق بأسلاك الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن تعيين بعض القواعد المتعلقة بتوظيف الموظفين والاعوان الاداريين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 323 المؤرخ في اول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسي الخاص بسلك مفتشى المالية، لاسيما المادتان 4 (الفقرة 3) و 17 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 34 المؤرخ في 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة 1984 والمتضمن الحاق المديرية العامة للوظيفة العمومية بالوزارة الاولى،

— مراقب في المالية، مرسوم، يعينه رئيس المفتشية العامة للمالية.

يجب أن يكون لاعضاء اللجنة رتبة متصرف أو رتبة معادلة، على الاقل.

المادة 10 : يعين المترشحون الناجحون مفتشين في المالية متمرنين ضمن الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه ويلحقون بالمفتشية العامة للمالية.

المادة 11 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 6 يناير سنة 1985.

عن وزير المالية	عن الوزير الاول
الأمين العام	وبتفويض منه
محمد طرباش	المدير العام للوظيفة العمومية
	محمد كمال العلمي

الملحق

برنامج الاختبارات الشفوية في امتحان التأهيل المهني للاتحاق بسلك مفتشي المالية

1 - دور المراقبة وممارستها في الجزائر - مختلف أجهزة المراقبة.

2 - القانون الاساسي للمحاسبين - مسؤولية المحاسبين ومراقبتهم - مراجعة الحسابات والموافقة عليها.

3 - المراقبة الداخلية في المؤسسة.

4 - مختلف الوظائف في المؤسسة، دورها والعلاقات الموجودة بينها.

— نسخة من قرار التعيين ومحضر تنصيب المعنى في مهامه،

— وعند الاقتضاء نسخة من شهادة العضوية في جيش التحرير الوطني، أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني.

المادة 6 : يشتمل امتحان التأهيل المهني على اختبارين كتابيين للقبول واختبار شفوي للنجاح :

أ - الاختباران الكتابيان للقبول :

1 (I) اختبار يتمثل في تحرير المترشح لمذكرة يقدم فيها تقريرا عن تفتيش في هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية.

مدة الاختبار : 4 ساعات.

كل نقطة تقل عن 10 من 20 يقصى صاحبها.

2 (II) اختبار في اللغة الوطنية، مدته : ساعة واحدة.

كل علامة تقل عن 4 من 20 يقصى صاحبها.

ب - الاختبار الشفوي للنجاح :

يتمثل هذا الاختبار في حوار مع اللجنة حول مسائل تتعلق بالمواد المسجلة في البرنامج الملحق.

المادة 7 : يستفيد أعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني من زيادة في النقط تعادل 20/1 من مجموع النقط الممكن الحصول عليها وذلك طبقا للتنظيم الجاري به العمل.

المادة 8 : يحدد وزير المالية قائمة المترشحين الناجحين في الامتحان بناء على اقتراح اللجنة.

المادة 9 : تتشكل اللجنة المذكورة في المادتين 6 و 8 أعلاه كالتالي :

— المدير العام للإدارة والوسائل بوزارة المالية أو ممثله، رئيسا،

— المدير العام للوظيفة العمومية أو ممثله،

— رئيس المفتشية العامة للمالية أو ممثله له رتبة مدير بالإدارة المركزية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 15 المؤرخة فى 25 يونيو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى باتنة،

يقران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة فى 25 يونيو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى باتنة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه لانتاج وتحويل أدوات البناء.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكوره فى المادة الاولى اعلاه، «مقاوله انتاج وتحويل مواد البناء فى ولاية باتنة»، وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى بريكة ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انتاج وتحويل مواد البناء.

المادة 5 : تمارس المقاوله الأعمال المطابقة لهدفها فى ولاية باتنة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم

5 - التسيير الاشتراكى فى المؤسسة العمومية.

6 - اعادة هيكله المؤسسات.

7 - صفقات المتعامل العمومى.

8 - المخطط الوطنى للمحاسبة، خصائصه.

9 - التخفيضات - التموينات - حسابات التسوية.

10 - عمليات قفل الحسابات ووثائق التجميع والتلخيص (الميزان - جدول حسابات النتائج - الموازنة).

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى أول جمادى الاولى عام 1405 الموافق 22 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة فى 25 يونيو سنة 1984، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى باتنة والمتضمنه انشاء المقاوله الولائيه لانتاج وتحويل مواد البناء فى ولاية باتنة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الصناعات الخفيفة،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الصناعة والطاقة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 385 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع المنشآت الأساسية القاعدية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1984 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 8 المؤرخة في 26 ديسمبر سنة 1984 والصادر عن المجلس الشعبى الولاى فى ايليزى،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 8 المؤرخة في 26 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى ايليزى والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه للتوطئة وأشغال الطرق.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكوره فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله التوطئة وأشغال الطرق فى ولاية ايليزى» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى ايليزى ويمكنه نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز أشغال التوطئة وأشغال الطرق.

المادة 5 : تدارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية ايليزى ويمكنها أن تمارس ذلك

الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولاى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية باتنة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى أول جمادى الاولى عام 1405 الموافق 22 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
زيتونى مسعودى

محمد يعلى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى أول جمادى الاولى عام 1405 الموافق 22 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 8 المؤرخة فى 26 ديسمبر سنة 1984، الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى ايليزى والمتضمنه انشاء المقاوله الولاى للتوطئة وأشغال الطرق فى ولاية ايليزى.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الاشغال العمومية،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 09 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلديات والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 16 المؤرخة فى 4 نوفمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى بسكرة،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة فى 4 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى بسكرة والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لاشغال الري والتهيئة الريفية فى ولاية الوادى.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى اعلاه، «مقاولات اشغال الري والتهيئة الريفية فى ولاية الوادى» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى الوادى ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

استثناء فى ولايات اخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولاى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية ايليزى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى اول جمادى الاولى عام 1405 الموافق 22 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى
وزير الاشغال العمومية
أحمد بن فريجة

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة فى 4 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى بسكرة والمتضمنة انشاء المقاولات الولاية لاشغال الري والتهيئة الريفية فى ولاية الوادى.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات،

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز أشغال الرى.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية الوادى ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق. ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983، المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية الوادى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى

وزير الرى والبيئـة
والغابات
محمد رويغى

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله أشغال الطرق فى ولاية تيبازة» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله أشغال الطرق فى ولاية تيبازة» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز أشغال الرى.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية الوادى ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق. ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983، المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية الوادى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى

وزير الرى والبيئـة
والغابات
محمد رويغى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 06 المؤرخة فى 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البلدية والمتضمنه انشاء المقاوله الولائية لأشغال الطرق فى ولاية تيبازة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الاشغال العمومية،

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الجزائر والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لأشغال الري وتصريف المياه في ولاية بومرداس.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 1168 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الجزائر،

المادة 3 : يكون مقر المقاولات في تيبازة ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انجاز أشغال الطرق.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية تيبازة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983، المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيبازة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى

وزير الاشغال العمومية
أحمد بن فريجة

يقرران مايلي :

المادة 9 : يكلف والي ولاية بومرداس بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية والجماعات المحلية	وزير الري والبيئة والغابات
محمد يعلى	محمد رويغى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر والمتضمنة انشاء المقاوله الولائيه لأشغال الري فى ولاية بومرداس.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه لأشغال الري وتصريف المياه فى ولاية بومرداس.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكوره فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله أشغال الري وتصريف المياه فى ولاية بومرداس»، وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 يكون مقر المقاوله فى ولاية بومرداس ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز اشغال الري وتصريف المياه.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية بومرداس ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة والى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية بومرداس بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية والجماعات المحلية	وزير الرى والبيئة والغابات
محمد يعلى	محمد رويغى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 12 المؤرخة فى 8 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى قسنطينة والمتضمنه انشاء المقاوله الولائيه للهندسة المعمارية والريفية فى ولاية ميله.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الرى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 1168 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر،
يقران مايلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه لاشغال الرى فى ولاية بومرداس.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى اعلاه «مقاوله اشغال الرى فى ولاية بومرداس» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى ولاية بومرداس ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز اشغال الرى.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية بومرداس ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة والى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى وحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983، المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية ميله بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 6 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 27 يناير سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية

وزير الرى والبيئة
والغابات

محمد يعلى

محمد رويغى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 14 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 4 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر والمتضمنه انشاء المقاوله الولائية للاشغال العقارية فى بومرداس.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية ليلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 لتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية نظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 12 المؤرخة فى يوليو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى لائى فى قسنطينة،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم المؤرخة فى 8 يوليو سنة 1984 الصادرة عن مجلس الشعبى الولائى فى قسنطينة والمتعلقة بشاء مقاوله ولائية للهندسة المعمارية والريفية ولاية ميله.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة ولى أعلاه، «مقاوله الهندسة المعمارية والريفية ولاية ميله»، وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى ميله مكه نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب شكل المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم خدمات وتولى فى اطار مخطط التنمية اقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز اشغال نماش.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة فيها فى ولاية ميله ويمكنها أن تمارس ك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة صية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات اقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب شكل والشروط المنصوص عليها فى التنظيم

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983، المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية بومرداس بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 14 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 4 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية

عن وزير الرى والبيئة
والغابات

محمد يعلى

نائب الوزير المكلف
بالبيئة والغابات

عيسى عبد اللاوى

وزارة التربية الوطنية

قرار مؤرخ فى 11 جمادى الاولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985 يتضمن تعيين ملحقة بالديوان.

بموجب قرار مؤرخ فى 11 جمادى الاولى عام 1405 الموافق أول فبراير سنة 1985، تعين الأنسة زكية عميمور، ملحقة بالديوان تكلف بالدراسات العامة وتجميع وتلخيص تقارير الانشطة بوزارة التربية الوطنية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الرى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 1168 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر،

يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية للاشغال العقارية فى بومرداس.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله الاشغال العقارية فى ولاية بومرداس» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى بومرداس ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز الاشغال العقارية.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية بومرداس ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 5 سبتمبر سنة 1984، المتضمن اجراء امتحان مهني للالتحاق بسلك المفتشين الرئيسيين في التجارة.

ان الوزير الاول،
ووزير التجارة،

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 7 المؤرخ في 30 ذى القعدة عام 1392 الموافق 5 يناير سنة 1973 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للمفتشين الرئيسيين في التجارة،

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1404 الموافق 5 سبتمبر سنة 1984 والمتضمن اجراء امتحان مهني للالتحاق بسلك المفتشين الرئيسيين في التجارة،

يقرر ان ما يلي :

المادة الاولى : تعدل المادة II من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 5 سبتمبر سنة 1984 المشار اليه اعلاه كالتالي :

المادة II : تطبيقا للمرسوم رقم 73 - 7 المؤرخ في 5 يناير سنة 1973 المذكور اعلاه فان عدد المناصب المطلوب شغلها أربعة وعشرون (24) منصبا.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

عن وزير التجارة
الامين العام
مراد مدلسي

عن الوزير الاول
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة
العمومية
محمد كمال العلمي

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 5 سبتمبر سنة 1984 المتضمن اجراء امتحان مهني للدخول في سلك مفتشي مصلحة مراقبة الاسعار والتحقيقات الاقتصادية.

ان الوزير الاول،
ووزير التجارة،

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 363 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص بمفتشي مصلحة مراقبة الاسعار والتحقيقات الاقتصادية

– بمقتضى المرسوم رقم 80 – 77 المؤرخ فى 28 ربيع الثانى عام 1400 الموافق 15 مارس سنة 1980، المعدل والمستم والمتضمن انشاء الديوان الوطنى للتنشيط والتطوير والاعلام فى الميدان السياحى،
– وبمقتضى المرسوم رقم 84 – 162 المؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، والذى يحدد القواعد المتعلقة بممارسة الاجانب الصيد،

يقررون مايلى :

المادة الاولى : ينظم الصيد المعروف «بالصيد السياحى» والذى يمارسه الاجانب غير المقيمين، فى مجموعة منظمة، طبقا للمادة 33 من المرسوم رقم 84 – 162 المؤرخ فى 7 يوليو سنة 1984 المذكور أعلاه، ولاحكام هذا القرار.

المادة 2 : يشترك الوزير المكلف بالصيد والوزير المكلف بالسياحة فى ضبط برنامج سنوى لعمليات الصيد هذه بغية ضمان حسن الصيد «السياحى» الذى يمارسه الاجانب غير المقيمين، فى مجموعة منظمة.

ويشتمل هذا البرنامج المسطر خاصة على ماياتى :

- مخطط عمليات الصيد،
- مناطق الصيد وأوقاته،
- أنواع الحيوانات المسموح بصيدها،
- عدد الصيادين.

المادة 3 : تكون للبرنامج المحدد أعلاه قيمة رخصة الصيد المنصوص عليها فى المادة 32 من المرسوم رقم 84 – 162 المؤرخ فى 7 يوليو سنة 1984 المذكور أعلاه فيما يتعلق بعمليات القنص التى تمارس خارج موسم الصيد.

المادة 4 : يتولى الديوان الجزائرى المكلف بترقية السياحة، زيادة على المساعى المنصوص عليها فى المادة 29 من المرسوم رقم 84 – 162 المؤرخ فى 7 يوليو سنة 1984 المذكور أعلاه، والمكلف بالقيام بها، ماياتى :

المعدل بالمرسوم رقم 74 – 89 المؤرخ فى 25 أبريل سنة 1974،

– وبعد الاطلاع على القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 9 ذى الحجة عام 1404 الموافق 5 سبتمبر سنة 1984 والمتضمن اجراء امتحان مهنى للدخول فى سلك مفتشى مصلحة مراقبة الاسعار والتحقيقات الاقتصادية،

يقرران مايلى :

المادة الاولى : تعدل المادة II من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 5 سبتمبر سنة 1984 المشار اليه أعلاه كالتالى :

«المادة II : عدد المناصب المطلوب شغلها عشرون (20) منصبا».

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

عن وزير التجارة	عن الوزير الاول
الامين العام	وبتفويض منه
مراد مدلسى	المدير العام للوظيفة العمومية
	محمد كمال العلمى

وزارة الرى والبيئة والغابات

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 15 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 7 يناير سنة 1985، ينظم الصيد السياحى الذى يمارسه الاجانب فى مجموعة منظمة.

ان نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،
ونائب الوزير المكلف بالسياحة،
والامين العام لوزارة المالية،

المادة 8 : يترك أمر دفع كفالة عن الاستيراد المؤقت لسلاح الصيد مع قبل الصيادين الاجانب غير المقيمين المنظمين في مجموعة، لتقدير المديرية العامة للجمارك.

المادة 9 : يتنازل عن القنائص المصيدة على سبيل الاولوية للمؤسسات الفندقية التابعة للوزارة المكلفة بالسياحة.

المادة 10 : يتعين على ديوان السياحة أن يرسل الى الوزارة المكلفة بالصيد حصيلة سنوية لعمليات الصيد «السياحي» تتضمن خاصة ما يأتي :

- عدد الصيادين الفعلي،
- مواقع الصيد وجمعيات الصيد الملتزمة،
- أنواع الحيوانات المصيدة،
- كمية القنائص المصيدة.

المادة 11 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 7 يناير سنة 1985.

نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات	نائب الوزير المكلف بالسياحة
عيسى عبد اللاوي	زين الدين سكفالي

الامين العام لوزارة المالية
محمد طرباش

وزارة الصناعات الخفيفة

مقرر مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 24 يناير سنة 1985 يتضمن الموافقة على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ التي أعدتها في 17 أبريل سنة 1984 لجنة ترتيب المجاهدين في ولاية البويرة.

بموجب مقرر مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام

- ايواء مجموعة الصيادين الاجانب في المؤسسات الفندقية التابعة للوزارة المكلفة بالسياحة،

- اطعام المجموعة،

- نقل الصيادين، لاسيما الى اماكن الصيد،

- اقامة مخيمات في مواقع الصيد،

- تسوية نفقات المشاركة التي تدفع لجمعية الصيد المذكورة في المادة 6 أدناه،

- اكتتاب تأمين لدى هيئة وطنية للتأمينات يغطي ما يمكن أن ينجر عن ممارسة الصيد «السياحي» من أخطار، ويضمن المسؤولية المدنية التي تقع على عاتق الهيئة المكلفة بترقية السياحة.

المادة 5 : تتولى الادارة المحلية المكلفة بالصيد والمختصة اقليميا، التنظيم العلمي للصيد في اماكنه وبهذه الصفة يجب عليها بالخصوص :

- تعيين الاطارات اللازمة مع حراس الغابة لتنظيم الصيد وقيادته.

- بيان مواقع الصيد وجمعية الصيد التي يمكن أن توفر وسائل الصيد التي يسمح بها التنظيم المعمول به،

- تسليم رخص الصيد «السياحي» للصيادين المعنيين مع مراعاة أحكام المادة 26 من المرسوم رقم 84 - 162 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 المذكور أعلاه.

المادة 6 : تحدد نفقات المشاركة التي تدفع لجمعية أو اتحادية الصيد في اطار اتفاقية تعقد بين الجمعية أو الاتحادية المذكورة والديوان المكلف بترقية السياحة.

المادة 7 : يحدد سعر اجارة حق الصيد بموجب المادة 26، الفقرة الاخيرة، من المرسوم رقم 84 - 162 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 المذكور أعلاه بمبلغ ثلاثمائة دينار جزائري (300 دج) لكل صياد ولكل مدة صيد.

وتتولى تحصيله مصلحة أملاك الدولة، وتقضه لفائدة ميزانية الدولة.

1405 الموافق 24 يناير سنة 1985 يوافق على قائمة 67 - 169 المؤرخ في 24 غشت سنة 1967، المتضمن
المستفيدين مع رخص بيع التبغ التي أعدتها في إنشاء رخص بيع التبغ لفائدة أعضاء جيش
17 أبريل سنة 1984 لجنة ترتيب المجاهدين في التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجهة التحريين
ولاية البويرة، والمنصوص عليها في المرسوم رقم الوطني.

قائمة المستفيدين

الدائرة	مركز الاستغلال	الاسم واللقب
البويرة	البويرة	- شعبان مسادي
»	»	- عمرو صبرى
»	»	- الحسيه بداق
»	»	- الاخضر عيساني
»	»	- محمد عمران
مشد الله	»	- أحمد علام
البويرة	»	- محمد السعيد تخليش
»	»	- على زواني
»	»	- بوخاتم على محاد
مشد الله	مشد الله	- أحمد يوسفى
»	»	- عاشور يحياوى
»	»	- رابح سعيدى
»	»	- أكلى معزوزى
»	»	- بلقاسم لبائل
»	»	- سمديه عكال أرملة سعيدانى
»	أهل القصر	- بوخروبة عينوز
»	»	- عمرو شايط
»	بشلول	- يحيى عموش
»	»	- محمد أوشيش
»	»	- العيد عباس
»	حيزون	- محمد به علال
»	الشرفاء	- محمد العربى شلال
»	»	- أرزقى حملاوى
عين بسام	بشر غبالو	- ألاله العمورى
»	»	- عمرو زواى
»	»	- رابح بشار
»	»	- محمد كريتوس
»	»	- عبد القادر زيانى

مقرر مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1405 الموافق
24 يناير سنة 1985 يتضمن الموافقة على قائمة
المستفيدين من رخص بيع التبغ التي أعدتها
في 4 أبريل و 23 سبتمبر سنة 1984 لجنة ترتيب
المجاهدين في ولاية ورقلة.
بموجب مقرر مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام
1405 الموافق 24 يناير سنة 1985 يوافق على قائمة

قائمة المستفيدين

الاسم واللقب	مركز الاستقلال	السدائنة
- محمد رحال	حاسي مسعود	ورقلة
- علي بوحامد	»	»
- أحمد ذهابة	ورقلة	»
- السيدة سانية شريف زوجة لوشاني	»	»

وزارة التعمير والبناء والاسكان

قرار مؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1405 الموافق
20 فبراير سنة 1985، يتضمن تعيين أعضاء
اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك
وزارة التعمير والبناء والاسكان.
بموجب قرار مؤرخ في 30 جمادى الاولى عام

ممثلو العمال		ممثلو الادارة		أسلاك الموظفين
الاضافيون	الدائمون	الاضافيون	الدائمون	
عبد الكريم تركي محمد منور الطاهر صالح	عبد العزيز بكسيسى سعيد موسى صليحة آيت مصباح	مخلوفنا يتسعادة عامر ولد عمروش بوعلام وهيب	عبد السلام بختاوى عبد العزيز الاحمر علي زكال	مهندسو الدولة والمهندسون المعماريون للدولة ومهندسو التطبيق
حبيبة بن ميلود عبد الحفيظ عمار موهوب	بشير بودة عبد المالك لونس	يوسف غيدوش رشيد قرباج	عبد السلام بختاوى محمد بجاوى	التقنيون السامون والتقنيون
مراد زغزى أكلي موكرى	الأخضر نور الهاشمى زيان	محمد بن السبتى بوعلام بهيج	عبد السلام بختاوى علي زكال	المراقبون التقنيون والاعوان التقنيون المتخصصون

ممثلو العمال		ممثلو الادارة		اسلاك الموظفين
الاضافيون	الدائمون	الاضافيون	الدائمون	
رابح دخة عبد القادر قاصدي	محمد بختة محمد قويدر علي	محمد حلاج محمد به السبتي	عبد السلام بختاوي عبد العزيز الاحمر	الملحقون الاداريون والكتاب الاداريون
جميلة به حمادي تركية عوامري الطيب تواتي	حسن أوشيش عبد القادر به سعدى رشيد أقشيش	محمد بجاوي يوسف غيدوش رشيد قرياج	عبد السلام بختاوي محمد حلاج عطاء الله زيان	الاعوان الاداريون والمختزلون الضاربون على الآلة الكاتبة
سعيد لونيس عائشة الدالية بهية شبابي	علي شامي بلقاسم بوخنيصة محمد لعجال	علي زكال عبد الحميد جلجالي عبد القاسم طرابلسي	عبد السلام بختاوي أحمد بوصبح عطاء الله زيان	الاعوان الضاربون على الآلة الكاتبة واعوان المصالح وسائقو السيارات والعمال المهنيون